التجربة الجزائرية في ملكية وسائل الإعلام السمعي بصري...التلفزيون الجزائري ENTV نموذجاً

د/ سلامي اسعيداني، د/ فقيري ليلى
قسم علوم الاعلام والاتصال
جامعة محمد بوضياف المسيلة

ملخص:

إن احتكار القطاع العمومي للإذاعة والتلفزيون الذي يبقى هو القاعدة في معظم بلدان الضفة الجنوبية، ما هو في أغلب الأحيان إلا شكليا نظرا لتعدد الهوائيات المقعرة. إن الزمن الذي كانت فيه الهوائيات المقعرة "رمز الخطيئة والحسنة" تنزع من على المنازل قد ولى، وأصبحت اليوم ملايين الأسر تلتقط المجموعات الرقمية بواسطة مفكك الرموز وبطاقات مقلدة تباع بمعدل كلفة شهرية تتراوح بين 2 و3 أورو. ترك التنظيم المستورد في الجزائر البلد الذي بلغ عدد سكانها أكثر من 35مليون نسمة، فإن الإذاعة والتلفزيون تخضع للقطاع العام حيث أضعف تعميم البث الفضائي على تفردها، في حين أن تعددية الصحافة المكتوبة من إصلاحات 1988م، تتجسد في عشرات العناوين، ولم تعد أجهزة إعلام القطاع العمومي تمثل في نهاية سنة 2002 سوى 18 % من السوق. إن الإذاعة والتلفزيون التي ورثت هياكل ومنشآت ديوان الإذاعة والتلفزيون الفرنسي (ORTF) الـتي تم تأميمها في أكتوبر 1962، طبعتها غداة الاستقلال إيديولوجية اشتراكية أعطت الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية دون الحرص على تحقيق المردودية.

الكلمات المفتاحية: وسائل الاعلام، الملكية الاعلامية، التجربة الاعلامية، التلفزيون العمومي.

The abstract:

The monopoly of the public sector for the radio and television, which remains the base in most cities of the south area, is often just a formality due to multiple concave antennas. The time, that concave antennas were a figure of fault and right and they removed from houses' roofs, has gone. Today, millions of households are picking digital groups by desultory symbols and by counterfeit cards that are sold at a monthly cost of 2 or 3 euros. The imported programming left the country of Algeria, which has a population of more than 35 million inhabitants, So the radio and television are subject to the public sector who singularly run down the generalization of television broadcast while the plurality of written press of 1988 reforms embodies in dozens of titles, and the media of public sector does no longer represent but only 18% of the market in the end of 2002. The radio and television, which inherited structures and systems of the office of the radio and television of French (ORTF) that have been nationalized in

October 1962, was printed by a socialism ideology that gave the priority to the economic and social development with no care of obtaining a cost-effectiveness.

Keys words : The media, Media ownership, Experience Media, Public TV.

مقدمة:

في جويلية 1986 تم إعادة هيكلت التلفزيون الوطني إلى أربعة مؤسسات وطنية، وانطلاقا من استوديوهاتها في الجزائر العاصمة، ومحطاتها الجهوية الأربعة: وهران، قسنطينة، ورقلة وبشار ينتج التلفزيون الجزائري قناة وطنية هرتزية موصولة بالقمر الصناعي في الجنوب الكبير و4 قنوات فضائية (قناة الجزائر، القناة الثالثة، القناة الأمازيغية، قناة القرآن الكريم)، وباعتبار التلفزيون الجزائري تلفزيونا عموميا، فهو يساهم في التماسك الوطني ضمن احترام خصوصيات كل منطقة من مناطق الجزائر•، وطبقا للمهام المنوطة به كمرفق عام يجب على التلفزيون بصفة خاصة أن يعلم بصفة كاملة وموضوعية وأن ضمن تعددية الإعلام واستقلاله وأن يلبي حاجات التربية والتسلية، والثقافة لمختلف الشرائح الاجتماعية وأن يساهم في إنتاج الأعمال الفكرية وتطورها.*

وبحكم قانونها الأساسي كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع المؤسسة الوطنية للتلفزيون إلى قواعد لا تساعد على تكيفها مع سوق تنافسية فرضها نمو للقنوات الفضائية.

فمن جهة تخضع المؤسسة الوطنية للتلفزيون إلى القواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة (المادتان 45/44 من القانون الصادر في 1988/01/12).

وعلى الرغم من هذه الضغوط، بادرت مديرية المؤسسة الوطنية للتلفزيون خلال السنوات الأخيرة بإصلاحات عميقة وكفيلة بتنشيط المؤسسة وفرقها، وهو أمر ملفت للنظر بينما يجب عليها أن تستجيب إلى ثلاث منهجيات تسيير متناقضة.

- منهجية إدارية تقتضي بأن تستجيب المؤسسة إلى الأوامر الصادرة عن مختلف السلطات الإدارية.
- منهجية سياسية تضع التلفزيون في مركز المواجهات بين السلطة ومختلف قوى المعارضة.
- منهجية اقتصادية تفرضها سوق صناعة البرامج.

إن المؤسسة الوطنية للتلفزيون التي تعادل ميزانيتها للتسيير 5.7 % من ميزانية الجزيرة و3% من ميزانية قناة France2، ليست في وضع يسمح لها أن تواجه منافسة القنوات التجارية المستوردة التي أصبحت حقيقية، إذ تعاقد المجلس الأعلى للوسائل السمعية البصرية في فرنسا مع ثلاثة تلفزيونات فضائية خاصة موجهة للسكان الجزائريين تندرج ضمن توجهات مختلفة.[1]

• يدرج هذا الرسم في فواتير الكهرباء ثم يعين في صندوق تخصيص خاص بتسيير الخزينة لحساب وزارة الثقافة والاتصال التي تقوم بتوزيع المبالغ على المؤسسات العمومية الثلاثة التي تحتكر الإذاعة والتلفزيون الجزائري.

* مكونات ميزانية تسيير المؤسسة الوطنية للتلفزيون سنة 2002، المساعدة: 7 ملايين أورو لم يتغير منذ سنوات

أولاً. مراحل تطور الإعلام التلفزيوني الجزائري:

إن الحديث عن تطور التلفزيون الجزائري يجب أن نراعي فيه الجوانب الآتية:

– إن إقامة إعلام وطني ومنه تلفزيون وطني كان لابد أن يمر عبر إعادة النظر في مختلف التشريعات والنصوص الإعلامية التي كانت تسيطر على القطاع السمعي البصري.

– ضرورة إعادة بناء الإعلام بصفة عامة والقطاع السمعي البصري بصفة خاصة وتدعيم مختلف البنيات القاعدية والتوسع بها بالشكل الذي يساعد على خدمة أهداف الأمة في مقدمتها القضاء على التخلف وتحقيق التنمية.

– تكيف القطاع الإعلامي (قطاع السمعي البصري) مع ما يشهده الوطن والعالم من تطورات على مستوى الخدمة المقدمة من قبل هذه الوسائل.

وقد تطور الإعلام الجزائري عبر أربعة مراحل وكل مرحلة لها خصائصها المميزة لها ونذكرها كما يلي:

– المرحلة الأولى: 1962–1965:

هذه المرحلة رغم قصرها فإنها كانت بمثابة الإرهاصات الأولى لإقامة إعلام وطني يستجيب لحاجيات المواطن والوطن، ويساهم كغيره من القطاعات الأخرى في مسيرة التنمية وأهم ما يميز هذه المرحلة هو العمل على تحرير الإعلام من السيطرة الفرنسية من حيث الملكية والإدارة والإشراف.

– المرحلة الثانية: 1965–1976:

تميزت هذه المرحلة بإصدار مراسيم جديدة في مجال الإعلام، وألغي بالقوانين الفرنسية التي كانت تنظم النشاطات الإعلامية التي تم تمديد العمل بها بعد الاستقلال لأسباب طرفية ففي عام 1967 تم إلغاء سيران النصوص الفرنسية في مجال الإعلام التي مدّد سريان مفعولها بموجب القانون 62-157 الصادر في ديسمبر، وقد عبر رئيس مجلس الثورة "هواري بومدين" عن أسباب إلغاء القوانين التنظيمية الجزئية التي تمس جميع القطاعات الإعلامية، فالسياسة الإعلامية التي اتبعت خلال هذه المرحلة تميزت بالكثير من الغموض على الصعيد القانوني أو على الصعيد الميداني.[2]

إذ أنه إلى غاية 1976 لم يكن هناك قانون للإعلام ينظم ممارسة الأنشطة الإعلامية كما في ذلك القطاع السمعي البصري وهذا الفراغ القانوني كانت له انعكاسات سلبية من غير شك على نشاط وسائل الإعلام، الأمر الذي جعل أحد المختصين يصف هذه المرحلة بالسبات الشتوي La période d'hibernation.[3]

– المرحلة الثالثة: 1976–1990:

شهدت هذه المرحلة بداية الاهتمام الفعلي بقضايا الإعلام ووسائله ومنها وسائل الإعلام السمعية البصرية، خصوصا في استكمال بناء مختلف المؤسسات والهياكل السياسية والاقتصادية وبدأت المعالم السياسية والإعلامية في القطاع تتضح مع صدور الميثاق الوطني عام 1976، حيث أشار إلى الدور الاستراتيجي لوسائل الإعلام في خدمة أهداف التنمية، كما دعا إلى ضرورة إصدار قوانين وتشريعات تحدد تحديدا سليما دور الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما في مختلف المشاريع الوطنية، والاهتمام بالتكوين في مجال الإعلام، وتوفير الإطارات الإعلامية اللازمة المواكبة لخطط التنمية وإشباع مختلف حاجات الجماهير في إعلام موضوعي وجيد وعرفت بداية الثمانينيات مناقشة أول مشروع لملف السياسة

الإعلامية في الجزائر منذ الاستقلال، وتم تحديد بأن مفهوم الجزائر للإعلام جزء لا يتجزأ عن السلطة السياسية المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني وأداة من أدواتها في أداء مهمات التوجيه والرقابة والتنشيط [4]، وتم تحديد وظائف الإعلام في المجتمع الجزائري على النحو التالي:

- التربية والتكوين والتوجيه.
- التوعية والتجنيد.
- التعبئة.
- الرقابة الشعبية.
- التصدي للغزو الثقافي.[5]

كما عرفت المرحلة صدور أول قانون للإعلام في الجزائر عام 1982 في ظل الحزب الواحد ضمن الخطوط العامة للميثاق الوطني ودستور عام 1976.

- المرحلة الرابعة: 1990-2007:

بدأت هذه المرحلة منذ 1990 بصدور الدستور الجديد نص في مادته 40 على التعددية وحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي (الأحزاب)، وتميزت هذه المرحلة بصدور العشرات من الصحف خاصة بعد صدور قانون الإعلام لعام 1990، والذي أكد على حرية إنشاء العناوين الصحفية المستقلة إلا أن قطاع السمعي البصري ومنه التلفزيون بقي تحت ملكية ووصاية الدولة.

وصدر منذ 1990 مشروعان تمهيديان لقانون الإعلام سنة 1998 وسنة 2002 وقد تناولا القطاع السمعي البصري بشيء من التوسع والتركيز، ولكن يبدو أن حساسية القطاع وخاصة التلفزيون جعل الدولة مترددة في تحريره وفتحه للاستثمارات الخاصة والمستقلة بعدم إصدار قانون جديد للإعلام.

ثانياً. التطور الهيكلي والمؤسساتي للتلفزيون الجزائري:

وسنتطرق في هذا الجزء إلى التطور الهيكلي والمؤسساتي للتلفزيون الجزائري كما يلي:

1.2. تطور التلفزيون الجزائري قبل 1986:

لا يمكننا الحديث عن التلفزيون كتنظيم أو مؤسسة بمفردها قبل 1986 سواء من حيث التطور والتوسع في التكنولوجيا أو من حيث الميزانيات المخصصة للتشغيل أو من حيث المراسيم والقوانين التي تسير هذه المؤسسة فقد ظل التلفزيون كمؤسسة مرتبطة بالإذاعة والحال كان كذلك في العديد من الدول ضمن ما يسمى بالسمعي البصري كفرنسا مع RTF وORTF، حيث أنشئ ديوان الإذاعة والتلفزيون الفرنسي (ORT خلفا لـ RTF بمقتضى قانون 23 جوان 1964 لهيكل الديوان في أوت 1976 إلى ستة مؤسسات هي: INA-FD-TDF-RE-TF1-FR3، وفي مصر والبلدان العربية ضمن هيئة إتحاد الإذاعة والتلفزيون والتي مازالت تعمل بنفس التنظيم إلى يومنا هذا.

أما في الجزائر فقد أنهى المرسوم رقم 86-147 بتاريخ جويلية 1986 الارتباط الهيكلي بين الإذاعة والتلفزيون بعد أن أعاد هيكلة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائري RTA إلى أربع مؤسسات مستقلة هي:

- المؤسسة الوطنية.
- المؤسسة الوطنية للبث الإذاعة ENRS.
- المؤسسة الوطنية للبث الإذاعي والتلفزي ENTD.
- المؤسسة الوطنية للإنتاج السمعي البصري ENPA.

فيما يتعلق بالإعانات الحكومية فإن الملاحظة الأولى تشير إلى أن الدولة لم تكن تمنح لقطاع (الإعلام) من الميزانية السنوية سوى القليل، لكن بعد هذا التاريخ ومع اتضاح معالم التوجه الجزائري في مجال التنمية أخذ قطاع الإعلام يحظى بشيء من الاهتمام، إلا أن ما يلاحظ في هذا الإطار هو أن ما يزيد عن 70% من ميزانية الدولة المخصصة لقطاع الإعلام كانت موجهة للصحافة السمعية البصرية، وذلك ما توضحه ميزانيات الدولة المخصصة لقطاع الإعلام من خلال المخططات الثلاثة الأولى من سنة 1967 إلى غاية 1977. [6]

جدول رقم(01):يوضح نسبة كل قطاع من قطاعات الإعلام في ميزانيات المخططات التنموية من 1967 – 1977. [7]

المخططات	الإذاعة والتلفزيون	وكالة الأنباء	الصحافة المكتوبة
المخطط الثلاثي 67-69			
المخطط الرباعي الأول70-73	%96.04	%0.52	%3.43
المخطط الرباعي الثاني73-77	%92.53	%1.06	%6.41

جدول رقم (02): يوضح ميزانيات الدولة للتشغيل في مجال الإعلام لسنتي1966.1976م. [8]

ميزانية التشغيل	الإذاعة والتلفزيون	وكالة الأنباء	الصحافة المكتوبة
1966	%68.3	%21.5	%9.8
1976	%78.4	%11.9	%9.7

وثاني النسب في ميزانيات الدولة في مجال الإعلام بالنسبة للصحافة السمعية البصرية من سنة 1974 إلى 1977 على النحو الآتي، وحسب ترتيب السنوات 1966: 84%، 78.44%، 21.21% [9] وهذا يعكس اهتمام الدولة بالإذاعة والتلفزيون إلى جانب أن الصحافة المكتوبة كانت لها عائدات من خلال البيع ومن خلال الإعلانات، هذه الأخيرة التي لم تدخل إلا بعد إصلاحات 1986.

أما في ما يتعلق بتوسيع شبكات التلفزيون فإن الاهتمام بدأ سنة 1968 عندما أنشأت دار الإذاعة والتلفزيون بقسنطينة وحدة محطات ربط حتى أصبح كل سكان شمال البلاد باستطاعتهم مشاهدة التلفزيون الجزائري، وذلك ابتداء من عام 1970 وفي عام 1972 أنشأت محطات الرابط والتوزيع في كل من سوق أهراس ومغنية ثم في سنة 1975 أنجزت محطتان، وارتفعت نسبة التغطية إلى 95% من التراب الوطني سنة 1976 لترتفع إلى 97% في عام 1998. [10]

2.2. التلفزيون الجزائري بعد 1986 المؤسسة الوطنية للتلفزيون ENTV:

سبقت الإشارة إلى أن اتفاقية أيفيان نصت على بقاء الإذاعة والتلفزيون في يد السلطات الاستعمارية على أن تسلما لاحقا، إلا أن السلطات الجزائرية قررت وعن طريق جيش التحرير الوطني فرض سيادتها على مقر الإذاعة والتلفزيون في 08-10-1968م، وتأسست لاحقا مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائري التي تحولت بعد إصلاحات 1986 إلى المؤسسة الوطنية للتلفزة ENTV بمقتضى المرسوم رقم 86-147 في جويلية 1986 حيث حدد المرسوم طبيعة المؤسسة بأنها "مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وثقافي وتمارس الاحتكار في مجال البث البرمجي التلفزيوني على كامل التراب الوطني ".[11]

أما أهداف ووظائف المؤسسة فهي وظائف أي قناة تلفزيونية عمومية، وهي الإعلام والترفيه Divertissement, information, éducation, distraction.

3.2. التلفزيون الجزائري وإصلاحات 1991:

عرفت الجزائر في نهاية الثمانينيات إصلاحات سياسية تماشيا ودستور فيفري 1989 الذي نقل الدولة الجزائرية من النظام الاشتراكي الذي تتقاسم فيه السلطة والتسيير الحزب والدولة إلى نظام تعددي يسمح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي طبقا للمادة 40.

وفي مجال الإعلام واستجابة لروح دستور 1989 صدر قانون الإعلام عام 1990 والذي أشار في مادته الثانية أن هذا القانون يعبر عما جاء في المواد 356، 36، 39، 40 من الدستور خاصة فيما يتعلق بممارسة الحريات الأساسية في التفكير والرأي.[12]

أيضا أشار قانون الإعلام المذكور في مادته 12 إلى التغييرات الجديدة التي ستطرأ على أجهزة القطاع السمعي البصري وكذلك قطاع الصحافة المكتوبة التابع للقطاع العام والتي يجب أن تتكيف وطبيعة المرحلة (مرحلة التعددية حيث جاء في المادة المذكورة أنه تنظم أجهزة الإذاعة الصوتية والتلفزة ووكالة التصوير الإعلامي ووكالة الأنباء التابعة للقطاع العام في شكل مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري طبقا للمادتين 44 و47 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 والذي يمثل القانون المتضمن قانون المؤسسات العمومية وعليه صدر المرسوم التنفيذي 21 أفريل 1991 رقم 91-101 الذي قدم تطورات وأهدافا جديدة مقارنة بمرسوم 1986.

وأهم هذه التغييرات يمكن ذكرها في ما يلي:

-المؤسسة الوطنية للتلفزة ENTV تتحول إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وهذا أمر جديد مقارنة بمرسوم 1986 الذي يحدد طبيعة المؤسسة في كونها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي ويبدو أن الاختلاف في الطبيعتين كبير جدا.

-يحدد المرسوم 1991 مهام المؤسسة طبقا لدفتر الشروط وهي:

- احترام حرية التعبير والتعددية لمختلف التيارات والآراء والأفكار ضمن احترام مبدأ المساواة في المعالجة للموضوعات والشفافية، واحترام توصيات المجلس الأعلى للإعلام والذي حل في عام 1993 وحولت مهامه إلى وزارة الاتصال والثقافة.

أيضا تضمن دفتر الشروط موضوعات أخرى كالهوية العمومية للقناة والتي يجب أن ترتكز على الركائز الثلاث، الإعلام، التربية والترفيه، كذلك يحدد حصص بث البرامج الوطنية وبعض القواعد العامة فيما يتعلق ببث الإعلام أو الإشهار.

– تعويض مجلس التوجيه بمجلس للإدارة يتكون من 10 أعضاء فقط لكنه يتمتع بصلاحيات أوسع، مهمته السهر على استقلالية الخدمة العمومية للتلفزيون، واحترام ما جاء في دفتر الشروط، ويرأس مجلس الإدارة من طرف المدير العام للمؤسسة على عكس الإدارة السابقة الذي يرأس مديرها من قبل وزير الاتصال والإعلام أو من قبل ممثل له.[13]

وما يلاحظ على المرسوم الجديد أنه يتجه نحو منح المؤسسة استقلالية أكثر والتخلص تدريجيا من الإشراف والإدارة المباشرة من قبل الوصاية الممثلة في وزارة الاتصال والإعلام أو من يمثلها.

ثالثاً. مهام ووظائف المؤسسة الوطنية للتلفزيون ENTV:

طبقا للمرسوم التنفيذي 91-101 فإن المؤسسة وباعتبارها الخدمة العمومية فإنها تتضمن كل النشاطات كالإعداد والإثراء والإنتاج والتوزيع للبرامج من كامل التراب الوطني لأجل غايات محددة في الإعلام والتثقيف والترفيه، وعلى المؤسسة ضمان تعددية واستقلالية المعلومة (الإعلام) وتشجيع الاتصال الاجتماعي من قبل الحكومة والهيئات التابعة لها وعليه فإن المؤسسة وفي نفس الإطار يجب أن تقوم بالمهام والوظائف الآتية:

– تغطية كل نشاطات الحكومة.

– تغطية الحملات الانتخابية.

– نقل مناقشات البرلمان.

– تغطية نشاطات الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات.

– بث وتغطية البرامج ذات الطابع الثقافي والديني.

– بث البرامج ذات الطابع المتخصص في الأحوال الجوية.

– إضافة إلى الأشرطة الوثائقية، والتحقيقات المتعلقة بمختلف جوانب الحياة الوطنية والدولية، ويلزم كذلك دفتر الشروط ومرسوم المؤسسة بأن تبث على الأقل جريدتين مصورتين في اليوم.[14]

– في مجال البرمجة، فسواء كانت البرمجة منتجة من قبل المؤسسة أو إنتاجا مشتركا أو مستوردا، يجب أن تكون متنوعة وموجهة إلى جميع شرائح الجمهور.

– ويجب أن تكون البرامج الوطنية ناطقة باللغة العربية أو معربة أو مدبلجة بالنسبة للبرامج الأجنبية.

– ويحدد دفتر الشروط الحصص سنويا على الشكل التالي:

- 40% للبرامج الوطنية.
- 30% من البرامج في مجال الخيال يجب أن تكون وطنية.
- 60% من هذه البرامج يجب أن تكون ناطقة باللغة العربية أو مدبلجة.
- 10% من الإنتاج السينمائية يجب أن يكون وطنيا.
- 50% من الإنتاج السينمائي الذي يعرض يجب أن يكون ناطقا بالعربية، أو مدبلجا إلى هذه اللغة.[15]

وما يمكن ملاحظته في هذا المجال هو عدم احترام ما ينص عليه دفتر المهام حيث نلاحظ أن شبكة البرامج لا تظهر وفقا لما هو وارد.

وعموما يمكن القول أنه وانطلاقا من القوانين المسيرة للتلفزيون الجزائري أن هناك فقر على مستوى النصوص إذ لا يعقل أن تدخل المؤسسة القرن الحادي والعشرين بقوانين تعود إلى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، أين كانت المؤسسة تهيمن فعلا على الفضاء الإعلامي الجزائري.

رابعاً. الموارد البشرية للتلفزيون الجزائري:

1.4. تطور نسبة العمال في التلفزيون الجزائري: وهذا يدل على أن التلفزيون في حركية مستمرة، وبالتالي فهو من حين إلى آخر يعمل على توظيف اليد العاملة في مختلف التخصصات خاصة في الفترة الأخيرة للتحضير لفتح القنوات الموضوعاتية والتي نفذت منها لحد الآن قناة القرآن الكريم، والقناة الأمازيغية، وسنلاحظ التطور من خلال هذا الجدول، ولقد ارتفع سنة 2009 حتى 3568 عاملا، وبالتالي فالتلفزيون الجزائري يصنف ضمن المؤسسات العمومية الكبيرة.

جدول رقم(03): يوضح تطور عدد العمال بالتلفزيون الجزائري من(2000.2007).[16]

السنة	العمال	التطور
2000	2108	%0
2001	2335	%9.73
2002	2595	%10.20
2003	28822	%8.05
2004	2974	%5.12
2005	2124	%4.81
2006	3299	%5.31
2007	3381	%2.36

2.4. تقسيمات عمال التلفزيون الجزائري:

1.2.4. حسب الجنس :

2.2.4. حسب الوظيفة:

شكل رقم(01): يوضح نسبة الذكور والإناث بالتلفزيون الجزائري.

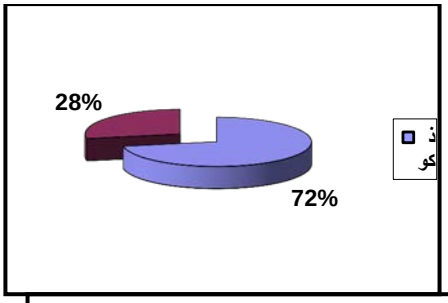

شكل رقم(02):يوضح أنواع الوظائف بالتلفزيون الجزائري.

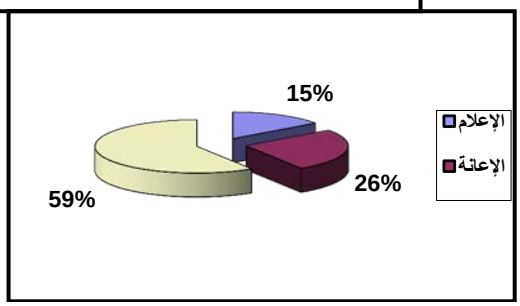

من خلال هذا التقسيم نستطيع أن نقول أن المؤسسة الوطنية للتلفزيون من المؤسسات الإعلامية التي تعاني نقص على مستوى الإعلام والذي يقدر بـ 15% مقارنة بالسنتين الأخيرتين وهذا ما يؤدي إلى ضعف في التسيير لأن عماد المؤسسات الإعلامية هم الإعلاميين على جميع المستويات، وفي نفس الوقت إداريين، لكن العكس غير صحيح، فالفئة العالية هي فئة التقنوفني 59% وهذه النسبة هي تتقن الآلة بالدرجة الأولى وليس لها أدنى علاقة بالتسيير الإعلامي

3.2.4. حسب المستوى الدراسي:

شكل رقم(03): يوضح المستوى التعليمي لعمال التلفزيون الجزائري.

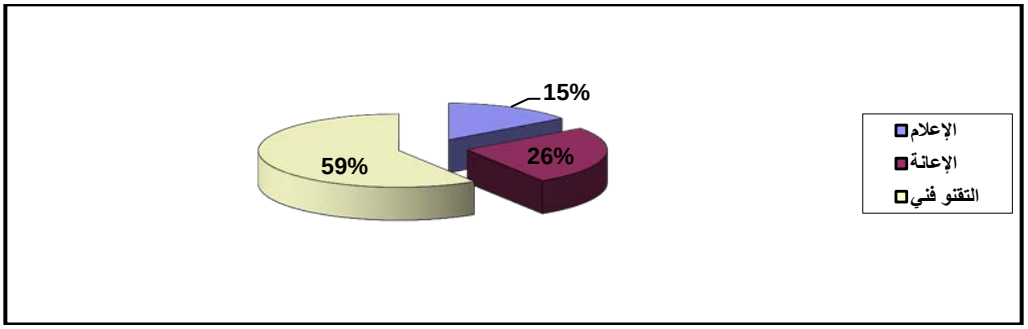

حسب رأينا فهذا سبب من أسباب فشل التسيير لغياب النخبة الجامعية في مختلف التخصصات والتي تعمل على المردودية بالعلم والعمل.

خامساً. إدارة التلفزيون الجزائري:

1.5. التمويل وإعداد الموازنة بالتلفزيون الجزائري:

في معظم دول العالم الثالث التي تعتبر فيها وسيلة الإعلام حلقة وصل بين القمة والقاعدة تمرر عن طريقها قرارات الحكومات، فتعمل هذه الدول على امتلاك المؤسسات الإعلامية، وتتكفل بتمويلها الكلي وهذا لخدمة إيديولوجية الحزب

وتطلعات الحكومة، والجزائر عملت وسائل إعلامها قبل 1989 م ومن ثم مؤسسة الإذاعة والتلفزيون ضمن هذا النسق، حيث تمولها تمويلا كاملا.[17]

ويتخذ تدخل الدولة في المجال المالي لوسائل إعلامها عدة أشكال:

– فيهدف تدخلها إلى الحسم في مسألة تجميع الصناعات الإعلامية في يد مؤسسات محدودة العدد مما يحد بدوره من التعددية الإعلامية وحرية التعبير.

– كما يهدف إلى إخفاء الشفافية على التصرف المالي للمؤسسة الإعلامية حتى لا يكن عامل توجيه للإعلام وأداة ضغط على حرية التعبير.

لكن هذا التدخل يهدف بالخصوص إلى مساعدة المؤسسات الإعلامية على أداء رسالتها في ظروف اقتصادية طيبة، وتكون هذه المساعدة بصفة مباشرة من خلال تقديم العون المالي المباشر للإعلام أو بصفة غير مباشرة من خلال التخفيف من الأعباء الجبائية والجمركية والمصاريف التي تثقل كاهل المؤسسات الإعلامية، ويمكن للدولة أن تساعد المؤسسات الإعلامية على مستوى توفير التجهيزات الصناعية أو على مستوى تزويدها بالمواد الأساسية الضرورية لنشاطها أو على مستوى تكاليف الإنتاج أو على مستوى ترويج هذا الإنتاج وتسويقه .

– وتحدد تشريعات كل دولة المجالات الإعلامية التي تفضل الدولة مساعدتها والصيغ التي تقدم لها دعمها المادي للصناعات الإعلامية.[18]

– فالتلفزيون من أشد وسائل الإعلام فعالية بحكم سرعة توصيله للحدث والمدى الذي يستطيع أن يغطيه الإرسال، لذا نجد الدولة تسعى دائما لجعل نفسها مسموعة عند الأغلبية، من خلال رسائل عبر هذه الوسيلة، "فمن يملك يتحكم في مضمون ومحتوى الرسالة الإعلامية" والمالك دوما يجب أن يعول أيضا، فالملكية تعني التعويل، والتعويل يعني فرض وجهة النظر أو السيطرة أو التحكم في الهدف والاتجاه.[19]

– فتجربة الجزائر شأنها في هذا السلوك، شأن كل الدول السائرة في طريق النمو بل نجد هذا حتى في الدول المتقدمة حيث الإعانات التي تقدمها الدولة للقطاع الإعلامي في الدول لا تتجاوز بالكاد 1.04% من الميزانية العامة للدولة، وفي تلك الميزانية المخصصة لقطاع الإعلام نجد دوما الاهتمام الأقصى الذي يمنح دوما للقطاع السمعي البصري على حساب القطاعات الإعلامية الأخرى، في توزيع الميزانية خاصة ذاك الاهتمام الفائق بالتلفزيون، حيث بلغت نسبة الإعانات المقدمة للإذاعة والتلفزيون سنة 1966 إلى 68.3% من كل الميزانية المقدمة لوسائل الإعلام، لتصل سنة 1985 إلى 84.6 % .

إن سياسة تطوير وسائل الإعلام اقتصرت على الإذاعة والتلفزيون الجزائري وبالخصوص التلفزيون، حيث نجد كل من المخطط الثلاثي والرباعي الأول (1967)، (1973) خصصا 96.04 % من برنامج استثمارات إعلامية في هذين المخططين للإذاعة والتلفزيون.[20]

– إن تطور ميزانية الإعلام يتبعه تطور الإعانة المخصصة للتلفزيون، حيث كانت عالية جدا، وأدنى نسبة سجلتها كانت في نهاية الستينيات، (تتراوح ما بين 68.29 % سنة 1966 و46.47 % سنة 1968) أما أعلى سقف لها فقد بلغته في الفترة (1978 – 1985)، بعد هذه الفترة شهدت انخفاضا قدر بـ 62.5 %.

– إن التطور السنوي لإعانة التلفزيون كان إيجابيا مع تطور ميزانية الإعلام، حيث كان إيجابيا في معظم السنوات، وكان معدوما خلال أربع سنوات فقط (1969، 1974، 1988، 1989)، ولم يكن سلبيا إلا في سنتي (1984 و1987م)، غير أن هذا التطور بلغ 62.5 % سنة 1968م و112 % سنة 1978م، وهما السنتان اللتان عرفت فيهما ميزانية الإعلام طفرة تاريخية أما سنة 1989 فلم تستفد منها الإذاعة والتلفزيون.[21]

تفتح المالية للمؤسسة في أول جانفي وتقفل في 31 ديسمبر من كل سنة وللمؤسسة محاسبة عمومية وذلك بحسب كل حال، وفي حالة متابعة مداخيل ومصاريف المؤسسة، وعند ظهور زيادة في المصاريف ونقص في المداخيل فإن المؤسسة تتبع سياسة التقشف، وذلك بعدم الاهتمام بالمصاريف الكمالية [22] أو تأجيل الدفع، وفي حالة هناك أمورا ضرورية تقوم بدفع تلك المصاريف بالتقصيد (مع رضا الطرفين).[23]

1.1.5. مصاريف ومداخيل مؤسسة التلفزيون الجزائري :

1.1.1.5. المصاريف:

تقدر ميزانية التلفزيون الجزائري لسنة 2009 : 5.476.787.000 دج.

ونفقاتها المتباينة مرتبطة أساسا بما يلي:

– نسبة النفقات المتعلقة بالخدمات العمومية المتوقعة في دفتر الأعباء.

– نسبة النفقات للمساهمات المتوقعة في عرض البرامج (نفقات التسيير)، وشراء مختلف التجهيزات (نفقات التجهيزات) وهي مسئولة عنها الدولة مسؤولية كاملة.*

– وعند وضع لائحة المصاريف السنوية تؤخذ بعين الاعتبار المصاريف المتوقعة للميزانية العام الجديد وذلك عن طريق الانشغالات مرفقة بتكاليفها، حيث تم التركيز لسنة 2009 على ما يلي:

* توفير وسائل إنتاج البرامج.

* متابعة الإجراءات المتعلقة بالتسيير والتنظيم.

* المسارعة في عملية تطوير وتحسين كفاءات المستخدمين.

* إطلاق القنوات الوطنية (القنوات الموضوعاتية)، القناة الرابعة، التجارية، المعرفة، البرلمانية الشباب والترفيه).

* تدعيم المديريات الجهوية (الجزائر، وهران، بشار، قسنطينة، ورقلة).

* إنتاج برامج خاصة موجهة إلى الفئات الجزائرية القاطنة في أوروبا والشرق الأوسط لبثها عبر القمر الصناعي.

* إنتاج حصص التابعة لقناة الجزائر:

1) نشرات الأخبار باللغات الأجنبية / 2) إنتاج حصص لجمهور مستهدف

*إنتاج حصص تابعة للقناة الثالثة:

1) نشرات الأخبار باللغة العربية / 2) إنتاج خاص لجمهور مستهدف

* على غرار تلفزيونات العالم، يعتبر التلفزيون الجزائري عضوا في الهيئة المختصة في توزيع البرامج والأحداث العالمية والأحداث الراهنة والرياضية، وهي مشتركة في الديوان الوطني لحقوق المؤلف (**ONDA**)، ولذلك اهتم بتغطية هذه المصاريف المتعلقة بالخدمة العمومية.

إن نشاط هاتين القناتين منظم بالنظر إلى القناة الوطنية، حيث:

- الاستقلالية للإنتاج الفني الإعلامي، البرمجة والبث التقني.
- الإمكانيات التقنية، المادية، البشرية بالتعاون.

هذه النفقات المذكورة سابقا لم تحظى بتدعيم من الدولة، ويقدر تدخل الدولة لتدعيم المصاريف بـ 59 % والتي تضمن من طرف الدولة بصفة كاملة والباقية المتبقية متعلقة بالخدمة العمومية مضمونة من طرف إدارة التلفزيون وهي:

1- نفقات الخدمة العمومية:

1) نفقات الموظفين: 2.537.784.000 دج وهي تتكون من:

- الرواتب: 1.430.224.000 دج.
- أعباء متنوعة: 552.392.000 دج.
- أعباء اجتماعية: 495.654.000 دج.
- المساهمة في الخدمات الاجتماعية: 59.478.000 دج.

2) نفقات الطاقة: 78.000.000 دج.

3) نفقات الاشتراك في وكالات الأنباء وحقوق المؤلف[24] : 97.465.000 دج

4) نفقات التلفزيون: وتشمل المواد القاعدية الموجهة لنشاط التلفزيون ونفقات الصيانة

- الإنتاج: 170.000.000 دج.
- الكاميرات: 15.000.000 دج.
- إضاءة الأستوديو: 6.000.000 دج.
- بطاريات الكاميرا: 5.000.000 دج.
- قطع غيار الالكتروني والتقني: 6.000.000 دج.•
- أجهزة تسجيل: 75.000.000 دج.
- قطع غيار: 7.000.000 دج.
- البنزين: 18.000.000 دج.
- نفقات صيانة [25] معدات الإنتاج: 38.000.000 دج.

5) الحقوق الرياضية: 216.0000.000 دج.

6) الضمانات: 55.000.000 دج.

2-نفقات البرامج (نفقات مباشرة): 1.226.218.000 دج.

2. 1. الإنتاج الداخلي للبرامج: 414.753.000 دج.

2. 1. 1. الإعلام: 92.165.000 دج.

• لضمان الخدمة العمومية للتلفزيون يستوجب ضمانات مختلفة النوعية (توفير سيارات، ضمان عدم الاحتراق، حماية العمال).

2. 1. 2. الإنتاج: 322.588.000 دج.

2. 2. برامج الإنتاج الخاص: 811.465.000 دج.

2. 3. حقوق البث البرامج الأجنبية: 304.361.000 دج.

3- نفقات أخرى: 396.356.000 دج.

إن العمل العادي لخدمات المؤسسة قائم على الاستجابة للنفقات العامة المتعلقة بنفقات احتياجات المكاتب، شراء الملابس لبعض العمال (الحراس، التقنيين، نفقات...الخ). وللتلفزيون الجزائري ديون ناتجة عن نفقات الانتقال والسفر إلى الخارج، الضرائب مستلزمات الإنتاج، ولتطوير مؤسسة التلفزيون عملت على بناء عمارة بمساحة (R+3) 2200 م2 بـ500.000.000 دج مع موقف لـ 388 سيارة و34 مكتب: ونفقاته تابعة لميزانية التسيير ويهدف من خلاله التقليل من مشكل قلة مساحات توقف السيارات، وتوسيع نطاق التلفزيون الجزائري.[26]

توضع لائحة تقديرية للنفقات بها الحسابات التقديرية مرفقة بمداولات مجلس الإدارة وتوصيات الهيئات المختصة، ثم يسند مسك الحساب وتداول الأموال المترتبة عن مهام الخدمة العمومية والتزامات دفتر الشروط لقواعد المحاسبة العمومية. تخول لعون المحاسب جميع الصلاحيات لممارسة المراقبة المسبقة. يخضع مسك الحسابات وإدارة الأموال المترتبة عن التزامات المرتبطة بالإنتاج التجاري لقواعد المحاسب التجاري.

تخضع علاقات العمل الفردية والجماعية بين المستخدمين والإدارة لأحكام القانون رقم 90-11 المؤرخ في 21 أفريل 1990 التعلق بعلاقات العمل.[27]

2.1.1.5. المداخيل:

جدول رقم (04): يوضح مداخيل التلفزيون الجزائري.

المداخيل	مصادر 2007 (دج)	المصادر المتوقعة لـ 2009 (دج)
1- مساهمة الدولة	1.200.000.000.00	**2.500.000.000.00**
2- حقوق بث على عربسات للقناة الثالثة	65.000.000.00	**65.000.000.00**
4-ايتاوات استعمال جهاز التلفزيون **5- من (FAS) الضرائب**	376.851.000.00	**300.000.000.00**
4- إيرادات خاصة	1.783.000.000.00	**2.611.787.000.00**
المجموع	3.424.851.000.00	**5.476.787.000.00**
جمع القروض	900.000.000.00	**0**
المجموع الكلي	**4.324.851.000.00**	**5.476.787.000.00**

-شرح الإيرادات الخاصة: وهي كالتالي:

جدول رقم (05): يوضح إيرادات الخاصة للتلفزيون الجزائري لسنة 2007.

مختلف النشاطات	رقم الأعمال	النسبة %	العائدات (دج)
الإشهار	582.111.594.58	34.26	**644.187.686.67**
الرعاية	118.017.772.92	4.64	**75.401.065.99**
تبادل الخدمات	117.765.917.07	4.63	**67.342.900.00**
Partering	113.650.000.87	4.46	**52.450.000.00**
خدمات **AUDIOTE**	11.666.849.45	0.46	**10.093.693.16**
قسيمة **Ram TV 2006**	6.741.840.00	0.26	**6.204.310.00**
شهر رمضان	63.005.150.73	2.47	**946.356.135.80**
Paclage	63.005.150.73	2.47	**36.785.993.09**
الخدمات	16.664.465.85	0.65	**2.455.305.95**
المبيعات	72.929.476.68	2.86	**1.491.692.02**
التصميم والإخراج	267.000.00	0.01	**267.000.00**
الإنتاج الموجه	19.091.332.96	0.75	**-**
المجاميع	**2.545.883.311.11**	**100**	**1.843.035.782.68**

رغم المداخيل المعتبرة التي يحققها التلفزيون والآتية من المساعدات والرسوم إضافة إلى مختلف المداخيل التجارية، إلا أنها عرفت نفقات كبيرة على عديد المستويات: منها نفقات العمال بنسبة 71 % إلى جانب نفقات البرامج 54 % ومختلف الخدمات والتسيير الداخلي 39 % ليصل مجمل نفقات المؤسسة إلى 164 %.

جدول رقم (06): يوضح نفقات التلفزيون الجزائري (2000-2005). [28]

نفقات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
العمال	859.00	968.00	1251	1495.00	1549.00	**1814.00**
الإنتاج	312.27	424.57	577.94	812.18	1129.00	**1373.00**
التسيير	465.96	1065.76	1555.92	719.00	739.00	**994.00**
المجموع (مليون دج)	**1637.22**	**2458.34**	**3384.37**	**3026.18**	**3417.00**	**4181.00**

جدول رقم (07): يوضح مداخيل ونفقات مؤسسة التلفزيون الجزائري.[29]

العام	مداخيل المؤسسة الإجمالية	النفقات الإجمالية	المجموع (مليون دج)
2000	1697	1637	**60 –**
2001	1833	2458	**625 –**
2002	1671	3384	**1713 –**
2003	2175	3026	**851 –**
2004	2397	3417	**1020 –**
2005	2544	4181	**1637 –**
المجموع	**12317**	**18103**	**5786 –**

بالنسبة المداخيل المؤسسة عرفت انخفاضا محسوسا سنة 2002 قدر بـ : 1671 مليون دج مقارنة مع النفقات، السبب هو انخفاض مستوى المداخيل التجارية والرسوم لتلك السنة.

- وإذا قارنا بين إجمالي نفقات المؤسسة مع إجمالي مداخيلها وجدنا النفقات التي وصلت إلى 18103 هي أكثر من إجمالي المداخيل المقدرة بـ 12317 مليون دج، ويعود السبب إلى كون نفقات مؤسسات التلفزيون متعددة وأحيانا كثيرة وغير منتظرة كتغطية الكوارث الطبيعية للبلاد منها فيضانات باب الوادي سنة 2001 وزلزال بومرداس 2003 والتي تستدعي بدورها تجنيدا للعمال واقتناء المزيد من العتاد للإنتاج والإرسال.

- كما تعود زيادة النفقات إلى استحداث مديريات فرعية جديدة كتلك المتعلقة بالبحوث والعتاد إضافة إلى مديرية الأرشيف والتكوين اللتان استحدثتا سنة 2003.

خاتمة:

من خلال ما ذكر نستنتج أن التلفزيون الجزائري هو مجموعة من الخطوات التخطيطية والتنفيذية التي تؤدي إلى تحويل الفكرة إلى برنامج تلفزيوني يمكن بثه، وتحقيق الهدف منه من خلال تحديد احتياجات الجمهور فالإنتاج يعمل على بناء صورة ذهنية للمؤسسة وتفعيل نشاطها والإسهام في التثقيف والتوجيه، فالإنتاج التلفزيوني أكثر تعقيدا من الإنتاج الإذاعي، فهو العمود الفقري لأي مؤسسة وخاصة المؤسسة الإعلامية، ويتكون من عناصر(بشرية، تقنية، مالية وإدارية).

فعملية إعداد البرامج بالتلفزيون الجزائري كغيرها من القنوات الأخرى، فهي تخضع لمقاييس عالمية، من حيث تقسيم مراحل الإنتاج مرحلة:(ما قبل الإنتاج، الإنتاج، ما بعد الإنتاج) فلا يجب إهمال أي عنصر من عناصره، فهو يرتبط بالسياسة السمعية البصرية لكل دولة وبخياراتها في إحداث وتنظيم وتشجيع هذه الصناعة، كما يرتبط الإنتاج بحجم تمويله، فالتمويل العمومي يختلف عن التمويل الخاص، من حيث تكاليف أجور عمال ونفقات تنقل وحقوق تأليف، وتكاليف تصوير ونسخ وتحميض وغيره سواء داخل أو خارج الأستوديو.

إن الحديث عن الإنتاج التلفزيوني الجزائري صعب لقلة المراجع، ويمكن القول أنه تطور منذ الاستعمار إلى يومنا هذا في الكم، فبعد جزأرة الإنتاج الذي وصل إلى70% من الإنتاج الجزائري انتقل الاهتمام بالنوع والكيف للبرامج

الجزائرية التي توجت في العديد من المهرجانات الدولية، خاصة بعد دخول التكنولوجيات الحديثة ورقمنة أجهزة التلفزيون الجزائري لكنها ليست من جيل واحد، فهذه الطريقة تفقد القيمة الحقيقية للجودة من حيث الصوت والصورة، في ظل غياب التكوين والتأهيل لاستعمال هذه الأجهزة الحديثة على مستوى الكاميرات وأجهزة التركيب الافتراضي.

قائمة الهوامش:

1. الإعلام والثقافة في الجزائر 1962-1982، وثائق تشريعية، منشورات وزارة الإعلام الجزائرية 1981، ص ص 11-15.
2. محمد الشطاح، الإعلام التلفزيوني نشرات الأخبار المحتوى والجمهور،(الجزائر: دار الكتاب الحديث،2002)، ص 85.
3. المشروع الجديد لملف السياسة الإعلامية، حزب جبهة التحرير الوطني، لجنة الإعلام والثقافة، مطبوعات الحزب الجزائري، 1982، ص34.
4. المرجع السابق، ص ص 38-41.
5. Zouhir IHDDADEN, colloque sur la presse écrit sur Maghreb, (eddit/ walf zug: Hum Berg, 1989), p 142.
6. IDIB :p141
7. IDIB :p142
8. عبد الحميد جيفري، التلفزيون الجزائري واقع وآفاق، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1985)، ص 53.
9. زهير احدادن، مدخل إلى علوم الإعلام والاتصال،(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1999)، ص108.
10. محمد شطاح، الإعلام التليفزيوني...مرجع سابق، ص 105.
11. نشرية النظرة، التلفزيون الجزائري،2001، ص13
12. محمد شطاح، الإعلام التليفزيوني... مرجع سابق، ص ص 107-108.
13. Le rapport annuel d'activité de l'établissement, 1996, p 3.
14. محمد شطاح، الإعلام التليفزيوني... مرجع سابق، ص ص 108-109.
15. المرجع نفسه، ص 111.
16. المصدر: دفتر شروط المؤسسة الجزائرية للتلفزيون. بدون ترقيم، ولا سنة
17. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الصناعات الإعلامية والاتصالية في الوطن العربي، (تونس : مطبعة المنظمة العربية للنشر والثقافة والعلوم، 1993)، ص 37 .
18. نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة والسمعية بصرية في الجزائر...مرجع سابق، ص 178.
19. المرجع السابق، ص 186.
20. عاشور فني، مكانة وسائل الإعلام ضمن مخططات التوصية وميزانية الدولة بالجزائر، المجلة الجزائرية للاتصال، قسم علوم الإعلام والاتصال بالجزائر، العدد 14، دار الحكمة، الجزائر، 1996، ص ص 161- 162.
21. مقابلة مع السيدة: هدى، رئيسة مصلحة الدفع بالتلفزيون الجزائري، مقر التلفزيون، يوم 2009/11/09 على الساعة 10:24.
22. مقابلة مع السيد: دحمان مهملي، رئيس قسم دائرة المحاسبة بالتلفزيون الجزائري، مقر التلفزيون، يوم 2009/11/09 على الساعة 11:45.

23. مقابلة مع السيد: عثمان بوغلوم، رئيس مصلحة التكاليف بالتلفزيون الجزائري، الجزائر، مقر التلفزيون يوم 2009/11/08 على الساعة 10:41.

24. مشروع الميزانية السارية المفعول لعام 2009 للتلفزيون الجزائري، ص ص 4 – 5.

25. مقابلة مع السيدة: مليكة يطاقان، رئيسة قسم الموازنات بالتلفزيون الجزائري، بمقر التلفزيون يوم 2009/11/08 على الساعة 14:00 حيث أشارت أنه في السنوات الأخيرة أصبحت بعض المواد والمستلزمات الخاصة في تناقص نظرا لضعف التموين الذي تعرفه المؤسسة، وهذه الوضعية أدت إلى التخفيض من نشاط المؤسسة والاستغناء عن العديد من الحصص المنوعاتية.

26. سومية لعجوزي، اقتصاديات التلفزيون وعائداته من الإشهار "دراسة حالة التلفزيون الجزائري من خلال الفترة ما بين "2002-2007"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، 2009، ص 101.

27. مشروع الميزانية السارية المفعول لعام 2009 للتلفزيون الجزائري، ص 10.

28. جازية بايو، الإشهار في التلفزيون الجزائري الممارسة والتمويل 2000 – 2007...مرجع سابق، 2009، ص ص 53- 56.

29. مقابلة مع السيد: جليل تشيكو محاسب بالتلفزيون الجزائري، مقر التلفزيون، يوم 2009/11/10 على الساعة 13:45.

30. – البياتي عباس فراس فاضل،علم الاجتماع"دراسة تحليلية للنشاة و التطور"،ط1، دار غيداء للنشر و التوزيع،2012،ص15.

31. – المرجع نفسه،ص16.

32. – سليم كهينة، سوسيولوجيا الصحفيين والقناة الرابعة للتلفزيون الجزائري"دراسةسوسيومهنية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام، الجزائر،2012-2013، ص23،24.

33. – بوشاقور جمال، واقع مهنة المراسل الصحفي المحلي بالصحافة المكتوبة الجزائرية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال،جامعة الجزائر،2005،2004،ص35.

34. – بوشاقور جمال المرجع نفسه،ص35،36.

35. – المرجع نفسه،ص36.

36. – صالحي دليلة، الواقع السوسيومهني للمراسل الصحفي في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد لخضر حمة- الوادي العدد10،مارس 2015،ص95.

37. -Rolandumas:le droit de l information , PUF ,paris,165.

38. – بوشاقور جمال، مرجع سبق ذكره،ص38.

39. -المرجع نفسه،ص40،41.

40. – القانون العضوي الجديد للاعلام رقم05/12 المؤرخ في 18 صفر1433، 12جانفي2012،ص 10.

41. [1]– بوشاقورجمال، مرجع سبق ذكره، ص42

42. – عكاك فوزية، القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة"دراسة تحليلية ميدانية لصحيفتي الخبر و الشروق اليومي"جانفي– ديسمبر 2007، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، 2012، الجزائر، ص،198.

43. – المرجع نفسه، ص20-23.

44. – المرجع نفسه،211،212.

45. – المرجع نفسه، ص 214.

46. – المرجع نفسه، ص220-223.

47. – سعيود عبد الغاني، تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2012، ص 121.

48. – عكاك فوزية، مرجع سبق ذكره، ص228.

قائمة المراجع:

1- القانون العضوي الجديد للاعلام رقم05/12 المؤرخ في 18 صفر1433، 12جانفي2012.

2- بوشاقور جمال، واقع مهنة المراسل الصحفي المحلي بالصحافة المكتوبة الجزائرية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال،جامعة الجزائر،2004،2005.

3- سعيود عبد الغاني، تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2012.

4- سليم كهينة: سوسيولوجيا الصحفيين والقناة الرابعة للتلفزيون الجزائري"دراسةسوسيومهنية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر بالمدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الاعلام، الجزائر،2012-2013.

5- عكاك فوزية، القيم الخبرية في الصحافة الجزائرية الخاصة، دراسة تحليلية ميدانية لصحيفتي الخبر و الشروق اليومي جانفي– ديسمبر 2007، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام و الاتصال، 2012، الجزائر.

6-صالحي دليلة، الواقع السوسيومهني للمراسل الصحفي في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية-جامعة الشهيد لخضر حمة-الوادي العدد10،مارس 2015.

7- البياتي فراس عباس فاضل،علم الاجتماع،دراسة تحليلية للنشاة و التطور،ط1،دار غيداء للنشر و التوزيع،2012.

8-Rolandumas,paris: PUF , droit de l information.